تقرير

الدروس الخاصة
في مصر

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

يمكنكم التواصل معنا من خلال :
info@sjplatform.org

تقرير

الدروس الخاصة
في مصر

تقرير

الدروس الخاصة
في مصر

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

مقدمة

في مطلع عام 2020 اجتاح العالم فيروس "كوفد 19" (كورونا)، ما أجبر جميع دول العالم على اتخاذ إجراءات وقائية مثل تطبيق التباعد الاجتماعي وإغلاق المدارس. وفي مصر اتبعت نفس الإجراءات أيضًا، فأغلقت المدارس، وأعلنت وزارة التعليم عن خطة لاستكمال المناهج من خلال التعلم عن بعد. وأنشئت عدة منصات إلكترونية[1]؛ مثل المكتبة الرقمية[2] ومنصة ادمودو، تجمع بين المعلمين والطلاب وأولياء الأمور. ومن خلالها تنشىء كل مدرسة منصة افتراضية للفصول تجمع بين المعلمين والطلاب لمتابعة دروسهم اليومية.

وأعلن الوزير - طارق شوقي - عن إغلاق "السناتر" الخصوصية بلا رجعة، كما جاء في تصريحه.[3] وقبل ذلك بنحو عامين، وفي عرض الوزير لملامح نظام التعليم الجديد، كان قد صرح ايضًا بأن "الدروس الخصوصية ملهاش لازمة في النظام الجديد" [4]. ومع تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي، أغلقت الحكومة جميع "السناتر" الخصوصية للحد من انتشار الفيروس. وطبقت الوزارة نظام الأبحاث على الطلاب ليكون بديلًا للامتحان. ورحب كثيرون بهذه الخطوة كطريقة جديدة تساعد الطلاب على البحث المعرفي. ولكنها كانت تحتاج إلى تدريب المعلمين على طرق ومهارات البحث في البداية، ثم تدريب الطلاب على ذلك. وهكذا، وقع الارتباك في الأسرة ولدى الطلاب بسبب هذه الخطوة. وهنا دخلت "السناتر" لتغطي فجوة إغلاقها، وتعوض خسائر الإغلاق. وانتشر بيع الأبحاث للطلاب، ووصل ثمن البحث لإلى مبلغ 200 جنيه مصري حسب رصد الصحافة.[5]

وفي العام الثاني على أزمة "كوفد 19"، أعادت "السناتر" فتح أبوابها ثانية، ومارست نشاطها من جديد. وبما أن مشكلة "السناتر" هي الصورة الأكبر من حالة الدروس الخصوصية، فالأمر في حاجة إلى معالجة حقيقية وجذرية. وتبدأ هذه المعالجة بعودة دور المدرسة مرة أخرى. فعلى مدار عقود، أصبحت المدرسة مكانًا لتأدية الامتحان واستلام الشهادة. وستشكل استعادة دور المدرسة التربوي والتعليمي من جهة، وإعطاء المعلمين مرتبات متناسبة مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، أساسًا تقوم عليه استعادة ثقة أولياء الأمور في النظام التعليمي المدرسي. ويجب الإشارة إلى أهمية التعليم لدى أسر الطبقة المتوسطة

---

[1] أطلقت الوزارة 6 منصات تعليمية بداية من قناة الوزارة على اليوتيوب ومكتبة تحتوي على شرح المواد التعليمية وقناة ادمودو لتواصل الطلاب والمعلمين بشكل تفاعلي وتسليم الأبحاث التعليمية..
توفيق شعبان، 6 منصات تعليمية لاستكمال العام الدراسي حال استمرت كورونا.. اعرفها، 7 يناير 2021، الوطن، https://bit.ly/3gMqbHL

[2] هي منصة تابعة لوزارة التعليم تحتوي على شروح للمواد التعليمية في كل المراحل التعليمية وذلك عبر الفيديو والصور.

[3] محمد شرقاوي، وزير التعليم: غلق جميع سناتر الدروس الخصوصية بلا رجعة، 14 مارس 2020، اليوم السابع، https://bit.ly/32Tat76

[4] وزير التربية والتعليم :الدروس الخصوصية" ملهاش لازمة "فى نظام التعليم الجديد .عرض الوزير خطوط النظام الجديد على موقع اليوتيوب https://www.youtube.com/watch?v=gbWm3GvplMA .

[5] إيمان فكري، البحث بـ200 جنيه.. المشروعات البحثية بيزنس جديد لأباطرة الدروس الخصوصية.. والعقوبة فصل ورسوب، 9 أبريل، بوابة الأهرام. https://bit.ly/2UkWbeH

بشكل خاص، حيث تضع آمالًا كبيرة على حصول أبنائها على درجات عالية، تتيح لهم فرصة الالتحاق بالجامعات الحكومية. وترى في ذلك فرصة للارتقاء الاجتماعي، وتوفير وظيفة تساعدهم على العيش الكريم. ويوضح هذا عدم ارتياح الأهالي لتجريب النظام الجديد، واستمرارهم في إرسال أبنائهم إلى "السناتر".

واستكمالا لما سبق، ننوه إلى أن عملية التطوير طويلة، وتحتاج لفك عقد متشابكة تراكمت عبر العقود السابقة. وتبدأ العملية بإعداد المعلم تربويا ومهنيا، وتحسين وضعه المادي. وبالتوازي مع ذلك، هناك أهمية لتطوير كليات التربية، لتخريج معلمين مؤهلين تربويًا وتعليميًا، والعمل على تطوير المناهج التعليمية. ويجب تغيير فكرة الامتحان كمقياس نهائي لمستوى الطلاب، مع اعتبار أهمية تعليم الطلاب التفكير والمهارات التعليمية المختلفة. ويجب التركيز أيضًا على التعليم الفني، وتغيير الصورة السيئة التي تطبع عادة على الملتحقين به في المجتمع، حيث ينظر إليهم باعتبارهم أصحاب الدرجات الأقل في الشهادة الإعدادية. وعادة ما يكون الملتحق بالتعليم الفني من الأسر الفقيرة التي لا تتحمل نفقات الثانوية العامة.

ويتناول هذا البحث محاولات وزارة التعليم عبر قرن تقريبًا، للحد من ظاهرة الدروس الخصوصية. حيث أدى تفشي الظاهرة إلى فقدان دور المدرسة وتحويلها إلى مكان لأداء الامتحان واستلام الشهادة. الوضع الذي تفاقم مع فقدان ثقة الأسرة والطلاب في النظام الدراسي والمدرسة، وفي أي دور تحاول الوزارة إدخاله على النظام المدرسي أو أي محاولة لتحسينه، أو حث أولياء الأمور لعدم إرسال أبنائهم إلى "السناتر" الخصوصية. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة شعور الأسر والطلاب بتغيير حقيقي في العملية التعليمية حتى تعود الثقة مرة أخرى.

ومن هنا ننتقل إلى إنفاق الأسرة المصرية على التعليم، وأهم البنود التي تستنزف طاقة الأسرة على الإنفاق، والفروق في الإنفاق على مستوى الريف والحضر. وكيف أن الفقر يفرغ نص الدستور الموجب للمساواة ومجانية التعليم من مضمونه. وبسبب تدني حالة التعليم وتكاليف الدروس الخصوصية العالية، يحدث التسرب من التعليم أو الالتحاق بالتعليم الفني.

ولبداية تحسين الحالة التعليمية، ننظر إلى المدرسين أو العمود الرئيسي في هذا القطاع، ونبين أوضاعهم المالية. هذا إلى جانب أوضاع المدارس الأكثر ترديًا كل عام، وارتفاع كثافة الطلاب في الفصول الذي يتخطى في بعض المناطق حاجز السبعين طالبًا.

ونتطرق لوضع المدارس وما تحتاجه مصر لتقليل الضغط على المدارس، التي تستخدم لأكثر من فترة في اليوم. وأخيرًا نتناول وضع "السناتر" في ظل الجائحة وحملات الإغلاق من قبل الدولة. والحلول التي عملت الدولة على تقديمها للحد من ظاهرة الدروس.

المنهجية

يتناول البحث الوضع الحالي للدروس الخصوصية وتبعات ذلك على المجتمع والتكلفة الاقتصادية على الأسرة لذلك نتناول أهم عناصر العملية التعليمية؛ المعلمين والمدرسة والاسرة، وعلاقة كل ذلك بالدروس الخصوصية، وكيف تعاملت الوزارة مع الظاهرة وسبل معالجتها. ويسعى البحث إلى تحليل الوضع الحالى، اعتمادًا على القرارات واللوائح السابقة بخصوص الدروس الخاصة، والبيانات والتقارير الرسمية الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، وتقارير الدخل والإنفاق، وتقرير تعداد مصر 2017، وتقرير الفقر. وهكذا تتضح العلاقة بين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والتعليم. وهذا إلى جانب أهم الدراسات التي تناولت مجال الدروس الخاصة، وأوضاع المعلمين المالية من خلال بحث التوظيف والأجور وساعات العمل الصادر عام 2018. بالإضافة لكتاب الإحصاء السنوي عن أوضاع المدارس في مصر، والتقارير والأخبار الصحفية المتعلقة بالتعليم وتصريحات الوزارة.

وزارة التعليم والدروس الخصوصية

على مدار عقود، شكلت أزمة الدروس الخصوصية في مصر مشكلة تربوية واقتصادية كبيرة. وأدت هذه الظاهرة إلى عدم المساواة في الفرص التعليمية، وحجبت مجانية التعليم التي أصبحت مكسبًا دستوريًا منذ منتصف القرن السابق. وأصبح تدخل الدولة لازمًا، من خلال طرح الحلول البديلة، وإصدار القرارات لمنعها. وبدايةً يشير دكتور محمد عبد الحميد - أستاذ أصول التربية المساعد، جامعة الأزهر - الى تدخل الدولة لتقنين وضع الدروس الخاصة وحجمها عام 1947م، مع صدور قرار رقم 7530 لتنظيم الدروس الخصوصية، من خلال بدء تنظيم المدارس والإدارة التعليمية لمجموعات، تبدأ قبل العام الدراسي بشهر وتنتهي قبل نهاية العام الدراسي.[6]

وخلال الحقب المتتالية -خاصةً فترة الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات - استمر تفشي الدروس الخصوصية. واتجهت الأنظار الى أسباب لجوء الطلاب للدروس الخصوصية. وبرروه بضعف الأداء التعليمي والتربوي في المدارس، وقلة المحتوى التعليمي للكتب المدرسية "التدريبات وطرق العرض" واللجوء إلى الكتب الخارجية. أما بالنسبة للمعلمين، فكانوا يعوضون ضعف الأجور، وصعوبة الحياة المادية، بالعائد الجيد الذي يكسبوه من الدروس الخصوصية.[7]

[6] د.محمد عبد الحميد محمد، أستاذ أصول التربية المساعد، جامعة الأزهر - الدقهلية، إتجاهات الرأي العام نحو الدروس الخصوصية كما تعكسه صحيفة الأهرام، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ص 308، أكتوبر 2003.

[7] محمد صبيح، أين مصلحة الضرائب؟، نادي التجارة، مجلة المال والتجارة، العدد 68، ديسمبر 1974.

وفي نهاية الثمانينات ومطلع التسعينيات من القرن السابق، عادت المناقشات مرة أخرى حول السوق السوداء للدروس الخصوصية. وصدر قرار (592) لسنة 1998 بتجريم الدروس الخصوصية[8] وحظر إعطاء الدروس الخصوصية على أعضاء هيئة التدريس في التعليم ما قبل الجامعي. كما فتح نقاشًا حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن إهدار ملايين الجنيهات في الاقتصاد غير الرسمي و غير الخاضع للضرائب. حيث تستهلك الأسر هذه الملايين في الصرف على الدروس الخاصة والكتب الدراسية على حساب أولويات الأسرة في أنماط اخرى من الإنفاق.

ومع محاولات التدخل بفرض عقوبات مرة، وتدخلات إجرائية مرة أخرى، وتكوين مجموعات دراسية داخل المدارس، لم يحد كل ذلك من ظاهرة الدروس الخصوصية. بل على العكس، تفشت أكثر على مدار السنوات المتتالية. حتى أصبحت ميزة اجتماعية تتباهى بها الأسر والطلاب في المجتمع، وجزءً لا يتجزأ من النظام التعليمي. ومع ازدياد الصراع الاجتماعي بين الطبقات، تحاول الأسر إلحاق ابنائها بالدروس، لضمان قدرتهم على التنافس في الالتحاق بالجامعات الحكومية. ولم تقتصر الجهود على الحظر ومحاولات إيجاد بدائل للدروس الخصوصية، بل أُقترح مشروع قانون يقضي بحبس المعلم الذي يعطي دروسًا خصوصية لمدة تصل لثلاث أعوام، وتغريمه 50 ألف جنيه[9]. ويذهب العديد من هذه المقترحات إلى أدراج النسيان في مجلس النواب. حيث تعلم الحكومة جيدًا أن تحريكها سيتسبب في كثير من المشاكل، وأن عليها رفع رواتب المعلمين أولًا. و لذلك تغض البصر عن هذه الأمور كمجال للتنفيس أمام المعلمين، وفرصة لتعويض أجورهم الهزيلة.

حلقة فقدان الثقة

كما رأينا، استمر نشاط الدروس الخصوصية في النمو حتى أصبح منظمًا بشكل يوازي المدرسة. وأصبحت المدرسة مجرد مكان لأداء الامتحان. وتطورت الدروس من شكل فردي/ جماعي في البيوت إلى وجود مراكز متخصصة في إعطاء الدروس، فيما يطلق عليه "السناتر الخاصة".

كانت الدروس الخصوصية موجودة تاريخيًا، وليست ظاهرة جديدة، أو خاصة بمصر فقط. لكن أدى تفشيها، وفقدان دور المدرسة، والتعامل معه كهامش إلى اعتبار الدروس الخاصة (وتشمل "السناتر") المضمون الأساسي في الحياة التعليمية، وهنا تكمن الخطورة. هذا بالاضافة إلى كونها مشكلة اقتصادية واجتماعية وتربوية.

[8] وزارة التربية والتعليم، قرار رقم 592 لسنة 1998 بشأن حظر الدروس الخصوصية.
[9] إبراهيم الديب، الحبس 3 أعوام وغرامة 50 ألف جنيه.. تعرف على قانون تجريم الدروس الخصوصية. 5 نوفمبر 2018، صوت الأمة. https://bit.ly/3pC4Swl

وفي ضوء انسحاب دور الدولة من التعليم، تراكمت المشكلات وتعقدت الأمور. مما أحدث فجوة كبيرة وفقدان الثقة بين الطلاب وأولياء الأمور والمؤسسة التعليمية. "وتقرر وثيقة التعليم والمستقبل أنه "كنتيجة منطقية لضعف ثقة الأسرة أو افتقادها في المدرسة، وفيما تقدمه من تعليم لأبنائها، اتجهت الأسرة إلى السوق السوداء للتعليم، المتمثل في الدروس الخصوصية.[10] والتي لم تكن تمثل ظاهرة عامة فحسب، ولكنها أصبحت ظاهرة مرضية"[11]. ويعني هذا أن الدروس الخصوصية التي كانت تقدم للطالب كمساعدة في رفع مستواه التعليمي وأداءه في بعض المواد المدرسية، تحولت بسبب ضعف دور المدرسة إلى أداة في الصراع على تحقيق أعلى الدرجات في الامتحانات. وتلقفت "السناتر" هذا المعنى، وعملت على الوصول إلى التدريب الجيد للطلاب لكسب أعلى الدرجات في الامتحانات. ولذلك صارت الدروس الخصوصية ركنا أساسيا في العملية التعليمية. يعتمد عليها الطلاب والأسرة من جهة، والمعلمون من جهة ثانية في تحسين أوضاعهم الاقتصادية، والأفراد العاملون في "السناتر" (كحرفة) من جهة أخرى لتحقيق مكاسب.

ومرة أخرى، اعتماد الطالب على الدروس الخاصة لتحسين وزيادة مستواه التعليمي في إحدى المواد الدراسية - بشكل خاص لدى الأسر الأغنى القادرة على توفير أجر المدرس الخاص - تحول على مدار العقود الأخيرة إلى سلوك عام عند جميع طبقات المجتمع. ويرجع ذلك إلى عدة محاور؛ مثل ضعف إنفاق الدولة على التعليم، واعتماد المناهج على الحفظ والتلقين، وضعف رواتب المعلمين والبحث عن فرص لتعويض الضعف بإعطاء دروس خصوصية، والاعتماد على الامتحانات كمعيار وحيد للطلاب- يقيس مهارات الحفظ بشكل أساسي. وبالطبع كلما ارتفع مستوى الطالب الاجتماعي والاقتصادي كلما تحسنت فرصه في اختيار المعلمين، الذين يؤهلونه جيدا للامتحانات، واتسعت فرص مشاركته في الدروس وتركيز المعلم معه. ولذلك لم يعد الطالب معتمدًا على المدرسة في الشرح أو تنمية المهارات والقدرات المعرفية. وأسفر ذلك عن تهميشه للمدرسة من ناحية والاعتماد الكلي على الدروس من ناحية أخرى.

الأسرة المصرية والإنفاق على التعليم

تنفق الأسر المصرية ملايين الجنيهات على التعليم سنويا، سواء في شكل مصاريف مدرسية أو دروس خصوصية، أو غير ذلك من بنود التعليم. ويشير ذلك إلى أهمية التعليم لدى الأسرة المصرية، حيث يأتي في المرتبة السابعة بعد تغطية الاحتياجات الأساسية (المأكل والمسكن والخدمات الصحية على سبيل المثال)[12]. وترجع أهمية التعليم إلى سعي أغلب الأسر إلى فرص الترقي الاجتماعي والاقتصادي. ولذلك يسعى الطلاب للحصول على أعلى مجموع في

[10] د. حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل، مكتبة الأسرة، 1995

[11] محمد توفيق سلام، دراسة ميدانية لظاهرة الدروس الخصوصية بالثانوية العامة في مصر: الأزمة والعلاج، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية جامعة المنوفية، مجلد 17، عدد، 2002.

[12] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2020.

الثانوية العامة، بما يتيح لهم الالتحاق بالكليات التي توفر فرص عمل جيدة في سوق العمل بعد التخرج. لكن تقف الدروس الخصوصية حائلًا أمام كثير من الأسر المصرية خاصةً الأفقر، لأن الطبقات الأغنى قادرة على توفير تعليم ذي جودة أفضل في المدارس الأجنبية والخاصة، والوصول إلى أفضل المعلمين الخصوصيين. ويساعد ذلك على اتساع فجوة العدالة والمساواة في المجتمع، و يضعنا أمام الارتباط بين الطبقة الاجتماعية والاقتصادية والدروس الخصوصية[13].

- التوزيع النسبي للإنفاق السنوي على التعليم

(للأسر التي لديها أفراد ملتحقين بالتعليم حاليا) طبقًا لبنود الإنفاق على التعليم، وفقًا لمحل الإقامة (حضر/ ريف) 2013/2012.

البيان	حضر	ريف	جملة
مصروفات ورسوم دراسية	44.4	25.1	38.8
دروس خصوصية ومجموعات تقوية	39.9	47.3	42.0
ملابس وشنط مدرسية	5.6	9.9	6.9
كتب مدرسية وأدوات كتابية	3.2	7.5	4.4
مصاريف انتقالات	6.1	8.9	6.9
مصاريف أخرى	0.8	1.3	0.9

[13] أ.د.شبل بدران، التعليم الموازي بالوطن العربي في ظل اقتصاديات السوق، الدار المصرية اللبنانية، ص 71، 2016.

- التوزيع النسبي للإنفاق السنوي على التعليم
(للأسر التي لديها أفراد ملتحقين بالتعليم حاليا) طبقًا لبنود الإنفاق على التعليم، وفقًا لمحل الإقامة (حضر/ ريف) 2015.

البيان	حضر	ريف	جملة
مصروفات ورسوم دراسية	38.4	20	31.9
دروس خصوصية ومجموعات تقوية	36.9	43.9	39.4
ملابس وشنط مدرسية	9.8	14.1	11.3
كتب مدرسية وأدوات كتابية	4.6	8.7	6
مصاريف انتقالات	8.9	11.4	9.8
مصاريف أخرى	1.4	1.9	1.6

التوزيع النسبي للإنفاق السنوي على التعليم
(للأسر التي لديها أفراد ملتحقين بالتعليم حاليا) طبقًا لبنود الإنفاق على التعليم، وفقًا لمحل الإقامة (حضر/ ريف) 2018/2017

البيان	حضر	ريف	جملة
مصروفات ورسوم دراسية	40.9	16.3	30.8
دروس خصوصية ومجموعات تقوية	32.2	45.6	37.7
ملابس وشنط مدرسية	4.7	7.3	5.7
كتب مدرسية وأدوات كتابية	11.7	17.8	14.2
مصاريف انتقالات	8.7	10.6	9.4
مصاريف أخرى	1.9	2.4	2.1

من خلال قراءة البيانات السابقة الخاصة بإنفاق الأسر على التعليم خلال ما يقارب العقد الأخير، نلاحظ الآتي:[14]

- في جميع الأعوام يستحوذ بند الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية على أعلى البنود وتأتي بعدهما المصروفات والرسوم الدراسية.
- عامي 2012- 2013 كانا الأعلى في إنفاق الأسر على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية 42%، وانخفض الإنفاق بعد ذلك قليلًا ليسجل 39.4% عام 2015، و37.7 %. عامي 2017-2018على المستوى الإجمالي، وقد يرجع هذا الانخفاض إلى تغيير نظام الثانوية العامة 2013 من عامين إلى عام واحد.
- تنخفض نسبة إنفاق الأسر على بند المصروفات الدراسية على المستوى الإجمالي من 38.8% في عامي 2012- 2013 إلى 30.8% عامي 2017-2018. وإذ نظرنا على نسب التعليم الحكومي مقابل الخاص، نجد أن نسبة الحكومي بلغت 56.5% عامي 2012-2013 في مقابل الخاص 38.6%، أما عامي 2017-2018 فبلغت نسبة الحكومي 68.6% مقابل الخاص 28.2%. بما قد يعطينا مؤشرًا على أن هناك أسر كثيرة لم تتحمل نفقات المدارس الخاصة فنقلت ابنائها إلى مدارس حكومية.
- يتضح اختلاف في نسب الإنفاق بين الريف والحضر، فترتفع نسبة الإنفاق على المصروفات الدراسية في الحضر (40,9) مقارنة بالريف (16.3%) ، وبينما ترتفع نسبة الإنفاق على التعليم الحكومي في الريف، مقابل ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم الخاص في الحضر، فقد يعود ذلك إلى الفقر في الريف، وتعويض الأسر ذلك بتوجيه الصرف إلى الدروس الخصوصية، على عكس الطبقات الاجتماعية المتيسرة التي توجهه إلى مدارس عالية ومتوسطة التكاليف بالإضافة إلى الدروس الخاصة.
- ونجد في بند الدروس الخصوصية تباين في الإنفاق بين الريف والحضر، إذ تنفق الأسر في الريف 45.6% على الدروس الخصوصية مقابل 32.2% للأسر في الحضر وذلك في عامي 2017-2018.
- كما نجد أن الانخفاض في الدروس الخصوصية والمصروفات الدراسية في عامي 2017-2018 عن عامي 2012-2013 صاحبه ارتفاع في البنود الأخرى للتعليم مثل الكتب المدرسية ومصاريف الانتقال والملابس وأدوات الكتابية.
- نلاحظ زيادة إنفاق الأسر على البنود الأخرى، حيث أنفقت الأسرة عامي 2017-2018، بنسبة 14.2% على الكتب المدرسية والأدوات الكتابية مقابل 11.3% عام 2015، وتتقارب النسب في مصاريف الانتقالات المدرسية بنسبة 9.4% مقابل 9.8% عام 2015، وملابس وشنط مدرسية بنسبة 5.7% مقابل 6% عام 2 015.

[14] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، الدخل والإنفاق والاستهلاك، سنوات 2016، 2018، 2020.

الفقر والتعليم

توجد علاقة عكسية بين التعليم والفقر، حيث كلما زاد المستوى التعليمي للفرد كلما كانت فرصة خروجه من دائرة الفقر أقرب. لذلك يعتبر التعليم فرصة لتحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع. لكن مع ارتفاع تكاليف التعليم وظاهرة الدروس الخصوصية، التي أصبحت مقومًا أساسيًا من مقومات التعليم لدى الأسر المصرية، بل ووجاهة اجتماعية واقتصادية أيضًا، فهناك عائق أمام طلاب كثيرين وحقهم في المساواة المتعلقة بمنافذ الوصول إلى الفرص التعليمية. وتحدث تصفية اجتماعية للطلاب غير القادرين على تحمل الأعباء المالية، في مجتمع يعاني من ارتفاع في مؤشر الفقر الذي وصل إلى 32.5% عام 2018/2017. لكن أين يتركز الفقراء؟ وفقا للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء 2018/2017، يبلغ عدد الأسر الفقيرة في الريف 20.7 مليون مقابل 9.5 مليون في الحضر.[15] وعلى مستوى المحافظات تتصدر محافظات الصعيد المحافظات الأعلى في نسب الفقر، حيث بلغت النسبة في أسيوط 66.7%، وسوهاج 59.6%، والأقصر 55.3%، والمنيا 54.7%، والوادي الجديد 52.6%، أي أن أكثر من نصف عدد السكان في هذه المحافظات يقعون تحت وطأة الفقر، ويوضح جدول 1 نسب الفقر في جميع المحافظات. وكان لمحافظة بورسعيد أقل نسب الفقر عند 7.6%.

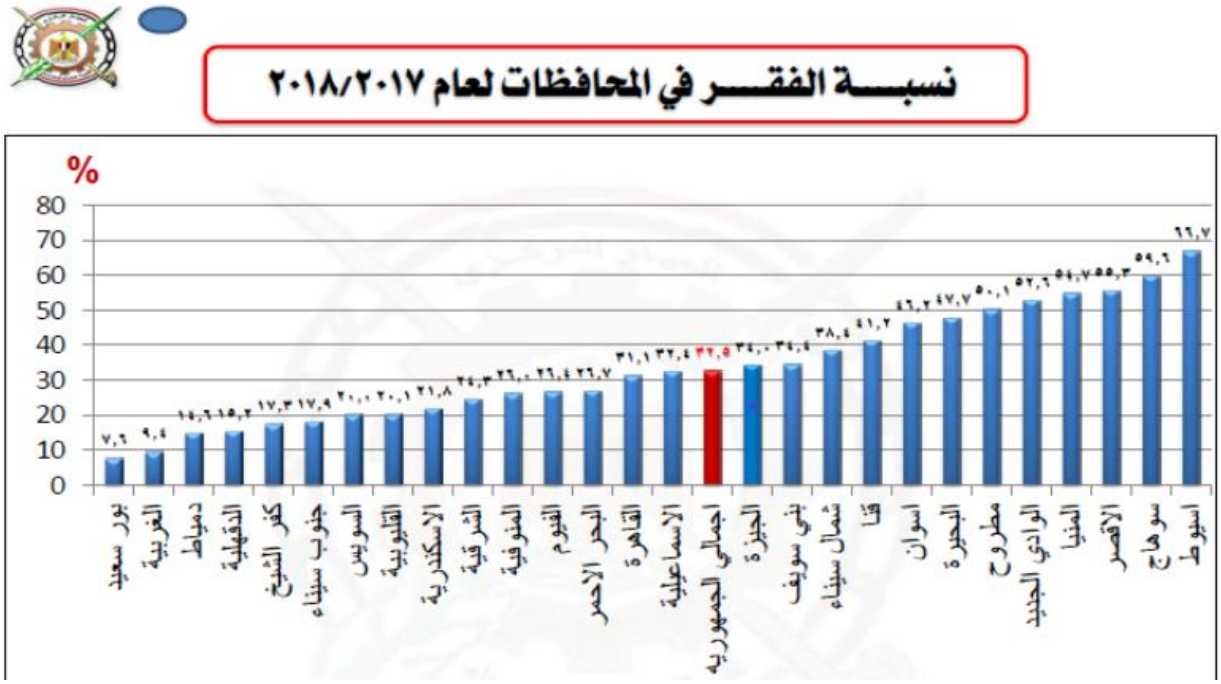

جدول نسبة الفقر في المحافظات

(الصورة من تقرير نتائج بحث الدخل والإنفاق والدعم الغذائي ومؤشرات الفقر و خريطة الفقر لعام 2018/2017)

[15] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عرض الدخل والإنفاق، أهم نتائج بحث الدخل والإنفاق والدعم الغذائي ومؤشرات الفقر و خريطة الفقر 2018/2017، توزيع الفقراء بين الأقاليم الجغرافية في عام 2018/2017. صفحة 38.

ويشير التقرير السابق إلى أن الفقر المادي المرتبط بدخول وإنفاق الأسر هو " عدم قدرة الفرد على الوفاء بالاحتياجات الأساسية مثل (الطعام - المسكن - الملابس - التعليم - الصحة - الانتقالات)"[16]، اذًا في ظل ظروف الأسرة الفقيرة، ستحاول ترتيب أولوياتها من مسكن ومأكل وملبس، وما يتبقى سيذهب إلى التعليم والصحة. وهذا ما لا يتحقق عادة. حيث ستعتمد الأسرة على أبنائها في تحقيق الدخل، وبالتالي يخرج الطلاب من التعليم حتى قبل إتمام المرحلة الأساسية، خاصة مع ارتفاع تكاليف التعليم. ولا نعني هنا المصاريف المدرسية، حيث تلحق هذه الأسر ابنائها عادة بالمدارس الحكومية، بل نشير إلى التكاليف الأخرى مثل الدروس الخصوصية والكتب الخارجية، وقد أشرنا سابقا إلى أن الأسر في الريف تنفق أكثر على الدروس والمجموعات الخاصة. ويؤثر ذلك بالطبع على حق الطلاب في الفرصة التعليمية، يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب، ويلغي مجانية التعليم التي أقرتها الدساتير السابقة والدستور الحالي .

تفاوت العدالة الاجتماعية بين الطلاب

وكما رأينا، تسعى الأسر إلى إنفاق الملايين على أبنائها في محاولة لتوفير فرصة جيدة في التعليم، لكن كل هذه الأموال لا تعود على العملية التعليمية بفائدة، إذ تصرف في سوق الدروس الخصوصية. أما النقطة الأهم، فهي ضرورة مراعاة التعليم لتكافؤ الفرص في تقديم الخدمة التعليمية بين الطلاب، في حين تشهد جميع المستويات تفاوتًا. فيختل التوازن ما بين المناطق الحضرية والريفية، وعلى مستوى المدارس الحكومية والخاصة والدولية، ويزيد التفاوت الطبقي في المجتمع، حيث يرتبط المال بنوع وجودة الخدمة التعليمية التي يتلقاها الطالب.

ونتيجة الإهمال الشديد للتعليم الفني لسنوات، من حيث عدم الإنفاق وضعف الجانب التدريبي والإمكانات المحدودة وضعف الجودة والمقررات الدراسية، فقد انخفض مستواه وأصبح مقرًا للطلاب الفقراء، لعدم قدرة الأسر الفقيرة على تحمل تكاليف الثانوية العامة؛ من دروس ومصاريف انتقال وغيرها من الالتزامات. وأدى كل ذلك إلى تسرب أبناء الأسر الفقيرة من التعليم، و التحاقهم بوظائف تساعد في تحمل ظروف المعيشة.

ويوجد بعد الشهادة الإعدادية طريقان؛ أما المرحلة الثانوية العامة، أو الثانوية الفنية. وبما أن الثانوية العامة تحتاج إلى موارد مالية لأخذ دروس خصوصية، حيث يتطلع الطلاب إلى الالتحاق بالجامعات، يهرب طلاب كثيرون من الفئات الاجتماعية والاقتصادية الفقيرة إلى التعليم الفني. وهذا على الرغم من المشاكل المتعلقة بتدني حالة التعليم الفني، و النظرة الاجتماعية الدونية له، ومحاصرته في قالب محدود.

[16] المصدر السابق، ص 32.

فضلًا عن هذا، يؤدي فقدان الأسر والطلاب الثقة في المنظومة التعليمية إلى حرمان كثيرين من التعليم، فيكونوا عرضة للتسرب من العملية التعليمية بمجملها. و يتضح من منشور للجهاز المركزي صدر في الفترة الأخيرة، أهم أسباب التسرب من التعليم. و كان في مقدمتها، عدم رغبة الفرد بنسبة 37.2%، ويليها عدم رغبة الأسرة 18.9%، ثم الظروف المادية 17.9%، ثم تكرار الرسوب 9.2%، وصعوبة الوصول للمدرسة 5.2%. وتعتبر كل هذه الأشكال البداية في خروج عناصر كثيرة من التعليم، وبداية تصفية اجتماعية لهم بسبب أحوالهم المادية، وعدم رغبتهم في التعليم، ونتيجة لضعف الثقة في المنظومة التعليمية، وعدم تمكين الطلاب من مهارات علمية وفنية تساعدهم على مواكبة تطورات سوق العمل.

أجور المعلمين

من خلال الإطلاع على موازنة العام السابق 2019-2020 يأخذ التعليم ما قبل الجامعي 93 مليار جنيهًا من موازنة التعليم، ويستحوذ باب الأجور وتعويضات العاملين على الجزء الأكبر من الميزانية، بمبلغ 75 مليار جنيهًا أي ما يقارب 80%. ومع ذلك تعاني منظومة الأجور من ضعف شديد، مما يعطي المعلمين غطاءً غير رسميًا لتعويض ضعف المرتب بالاتجاه إلى التدريس في "السناتر" الخاصة أو تكوين مجموعات خاصة في المنازل.

وعلى مدار عقود، نوقشت أزمة مرتبات المعلمين في مصر. فهناك انخفاض هائل لمرتبات المعلمين الحقيقية، الأمر الذي يعد سببًا رئيسًا في لجوء المعلم إلى إعطاء دروس خصوصية للطلاب لتحسين مستواه المعيشي، ومواجهة تقلبات الحياة الاجتماعية الاقتصادية. وفي 1987 طرح أحمد فتحى سرور وزير التعليم آنذاك إستراتيجية تطوير التعليم في مصر. وناقش ظاهرة الدروس الخصوصية، وإنها أصبحت مشكلة قومية تهدد العملية التعليمية. وأن المنزل (باعتباره مكانا تعطى فيه الدروس) أصبح يلعب دورًا بديلا عن المدرسة. وطرحت عدة مستويات للحد من تفشي الظاهرة أهمها؛ زيادة المستوى المادي للمعلم، و تقليل كثافات التلاميذ في الفصول، وتغيير طرق التدريس التي تعتمد على الحفظ والتلقين بدلا من التفكير. كما طرحت عدة إجراءات مكملة؛ منها تناسب عدد أيام العام الدراسي مع المناهج الدراسية، حتى يسهل الشرح على المدرس ويتمكن الطالب من الاستيعاب والتفكير ، واهتمام الوزارة بمجموعات التقوية داخل المدارس وتحت إشرافها.[17] ومع ذلك ظلت مشكلة أجور المعلمين في وضع متدني وظل المعلمين يهربون إلى إعطاء الدروس الخصوصية. وتعقد الوضع مع مرور الوقت وفقدت الثقة في المدرسة وتضخم وضع الدروس الخصوصية مع زيادة أعداد "السناتر" والتنافس بينها. [18]

[17] جمهورية مصر العربية، الدكتور أحمد فتحي سرور، إستراتيجية تطوير التعليم في مصر، يوليه 1987.

[18] هانية صبحي، الدروس الخصوصية.. هل سيقضي عليها نظام التعليم الجديد؟، الشروق، سبتمبر 2018. https://bit.ly/3mDMjqx

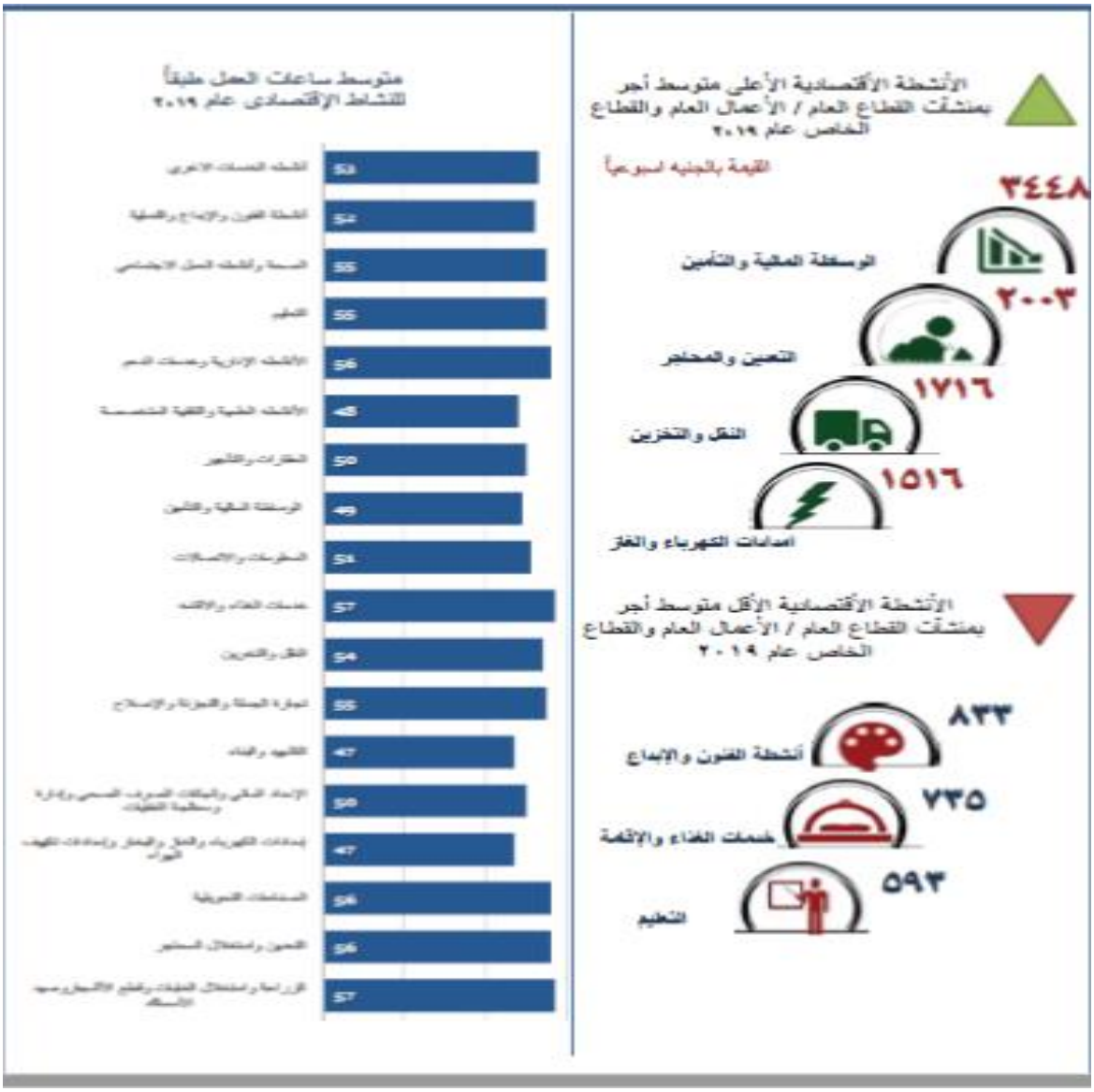

(الصورة من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء)
تقرير النشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور وساعات العمل
عام 2019، مايو 2020

توضح الصورة السابقة متوسطات الأجور ومتوسطات ساعات العمل في قطاعات العمل العام والخاص. ويتضح منها أن قطاع التعليم - 593 جنيهًا أسبوعيا - في أسفل القطاعات التي تحصل على رواتب/ مقارنة بالقطاعات الأخرى الأعلى في الرواتب. وهذا، مع الأخذ في الاعتبار أن معدل ساعات العمل التعليم 55 ساعة، في مقابل الوساطة المالية 49 ساعة ومرتب أسبوعي 3448 جنيهًا، يليها قطاع التعدين والمحاجر مع 56 ساعة أسبوعيًا ومرتب 2003 جنيهًا.[19] ويضعنا ذلك أمام تفاوت كبير في منظومة الأجور وعدم وجود عدالة في توزيع المرتبات، مما يخلق تفاوتًا في المجتمع. والنقطة الأخرى هي عدم وجود المساواة في

[19] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور وساعات العمل عام 2019، مايو 2020.

الأجور على أساس النوع الاجتماعي، أي التفاوت بين أجور الذكور والإناث في المنظومة التعليمية، حيث يتساوى الجانبين في عدد ساعات العمل 55 ساعة أسبوعيا، ورغم ذلك فمتوسط أجور الذكور 614 جنيهًا مقابل الإناث 583 جنيهًا.[20] ورغم أن المعلمات يشكلن العدد الأكبر في المؤسسة التعليمية، وخاصةً في مرحلة التعليم الأساسي. [21]

أوضاع المدارس في مصر

على مدار عقود، لم تخل أي مناقشة حول جودة التعليم من التطرق إلى أوضاع الكثافات الطلابية في الفصول، سواء في الدوائر الرسمية مثل البرلمان والخطط الاستراتيجية للوزارة و المتعاقبين على كرسي وزارة التعليم، أو في دوائر المجتمع العامة - مثل الرأي العام وأولياء الأمور . ولم يؤد كل ذلك إلى طرح حل جذري. وانعكس ذلك في شغل المباني المدرسية أكثر من فترة في اليوم، ما أدى إلى تقصير اليوم الدراسي، وضغط المناهج على الطلاب، وغيرها من انعكاسات تربوية وتعليمية سلبية على الطلاب والمعلمين وإهلاك المباني، خاصة مع قلة المتابعة الدورية لحالتها. ومع ذلك لم يحل تعدد الفترات الدراسية أزمة الكثافات بل ظلت المشكلة قائمة.

وبالتالي، أثرت حالة التكدس داخل الفصول على مستوى التعلم. وفي حين قلت ساعات اليوم الدراسي، كان المعلمون مطالبين بالانتهاء من المناهج المقررة. وهذا إلى جانب إلغاء الانشطة الثقافية والرياضية، وقلة تركيز المعلم مع الطلاب في المتابعه الدورية وتقييمهم وتقويم مهاراتهم العلمية. فمثلت كل هذه العوامل المحيطة ضغطًا على الطلاب والمعلمين. وفي دراسة جهاز التعبئة العامة والإحصاء الأخير عن تطوير التعليم في مصر، المنشورة عام 2015، حول علاقة الكثافة بالتأثير التعليمي للطالب جاء ما يلي :"يؤثر متوسط كثافة الفصل على مستوى الأداء التعليمي، حيث أن تلاميذ الفصول ذات الكثافة العالية يحصلون على نصيب أقل من الرعاية الفردية والجماعية التي ينبغي أن يوفرها المعلم، كما أن ارتفاع كثافة الفصول يؤثر على مدى نجاح العملية التعليمية داخل الفصل[22] ." ولكل ذلك، يلجأ الطلاب إلى "السناتر" الخصوصية لمساعدتهم على الانتهاء من المناهج والتدريب على الأسئلة.

[20] المصدر السابق

[21] منصة العدالة الاجتماعية، تأنيث القطاع التعليمي في مصر، أكتوبر 2020. https://bit.ly/3tbE6fv

[22] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، تطور التعليم الأساسي في مصر، 2015، ص 47.

إذا ما هي أوضاع الكثافات الطلابية؟ ومن خلال أرقام الكتاب الإحصائي عام 2021/2020 الصادر من وزارة التعليم يتضح:

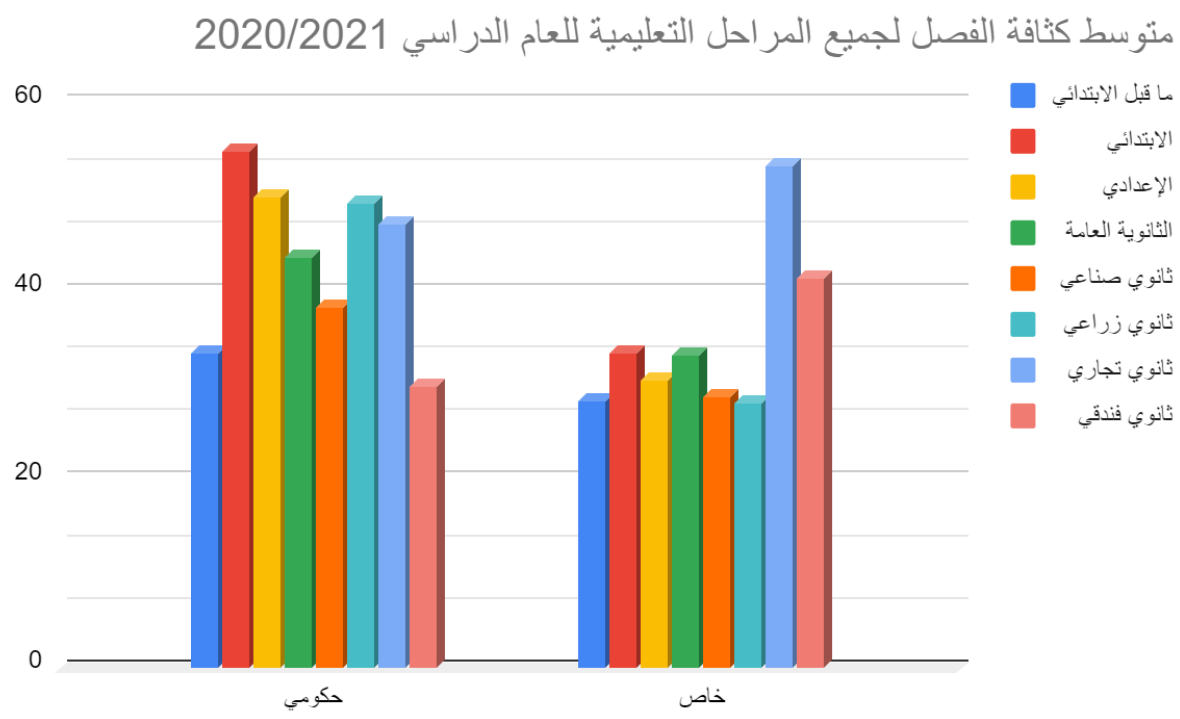

- متوسط الكثافات في القطاع الحكومي : في مرحلة ما قبل الابتدائي 33.5 طالب/ة، والمرحلة الابتدائية 55 طالب/ة، والإعدادية 50 طالب/ة، والثانوية العام 43.7 ، والثانوي الصناعي 38.37، والزراعي 49.27، والتجاري 47.2، والفندقي 29.87.
- متوسط الكثافات في القطاع الخاص: في مرحلة ما قبل الابتدائي 28.4 طالب/ة، والمرحلة الابتدائية 33.4 طالب/ة، والإعدادية 30.66 طالب/ة، والثانوي العام 33.28 ، والثانوي الصناعي 28.8، والزراعي 28.18 ، والتجاري 53.32، والفندقي 41.5

تعطينا هذه الأرقام صورة عامة عن الكثافات في القطاعين الحكومي والخاص، وتبين التفاوت بينهما. وحيث ترتفع الكثافات في جميع المراحل وخاصة المرحلة الاساسية، يعود بنا ذلك إلى أن أغلب الأسر الفقيرة توجه أبنائها إلى المدارس الحكومية لعدم قدرتها على تحمل تكاليف المدارس الخاصة، بينما توجه الأسر ذات الدخول المرتفعة أبنائها إلى المدارس الخاصة لتوفر لهم مساحة في مقاعد الفصل. بالطبع، وإن كانت حالة التعليم متدنية بشكل عام سواء في المدارس الخاصة أو الحكومية، إلا أن المدارس الخاصة توفر خدمة أفضل - مثل وجود عدد تلاميذ أقل في الفصل، وتوفر أماكن أفضل للأنشطة وحمامات صحية. ويتفاوت ذلك حسب نوع المدرسة الخاصة، فالمدارس الخاصة مستويات هي الاخرى؛ من المدرسة

الخاصة العربية إلى الخاصة لغات ودولي، وكلما اتجهت ناحية اللغات كلما زاد المصروفات المدرسية وزادت جودة الخدمة.

وعلى مستوى الريف والحضر، ترتفع الكثافة في الريف عن الحضر، مع ملاحظة أن هذه الكثافة في الحضر مرتفعة هي الأخرى. وترتفع الكثافة في الحضر عن الريف فقط في مرحلة ما قبل الابتدائي. وقد يرجع ذلك إلى حرص الأسرة الأكبر في المناطق الحضرية على إلحاق أبنائها في مرحلة رياض الأطفال.

و لنتأمل الوضع قليلًا، حيث تعاني غالبية المحافظات العظمى من الكثافات الطلابية. وحسب أخر تصريح، تحتاج مصر إلى 250 ألف فصل لتقليل الكثافة بشكل كافي[23]. لكن هناك مشكلة في تخطيط وإدارة فهم احتياجات كل محافظة من الفصول لتقليل الكثافات. ويظهر ذلك في المحافظات الحدودية، فكثافة الفصول بها جيدة (المرحلة الابتدائية 33 تلميذًا في شمال سيناء) مقارنة بمحافظة مثل الجيزة (المرحلة الابتدائية 55 تلميذًا). وتشير دراسة هانية صبحي[24] أن اختيار مواقع بناء المدارس لا يتوافق مع المحافظات التي في حاجة إلى بناء المدارس، هذا إلى جانب التكاليف المالية العالية التي وضعت شروطها معاييرها هيئة الأبنية التعليمية. فهناك ضرورة لإعادة تعديل وضع المعايير حتى تناسب وتتأقلم مع المواقع الحضرية والريفية [25].

الدروس الخصوصية في عامي كورونا

مع اتخاذ الدولة إجراءات الوقاية من فيروس كورونا، أعلنت إغلاق جميع "السناتر" في مصر. وتعتبر إضافة وزير التعليم في إحدى البرامج التلفزيونية عن "غلق جميع "السناتر" الخصوصية بلا رجعة"[26]، مثل تصريحات سابقة له و وعود بانهاء ملف الدروس الخصوصية في مصر، خاصة مع تطبيق نظام التعليم الجديد. اذًا هل توقفت "السناتر" عن العمل؟ بالتأكيد لا، خاصة أن المسألة ليست "غلق وفتح". لقد شكلت الدروس الخصوصية أزمة جوهرية متشعبة في المجتمع على مدار سنوات، وأصبحت منظومة متكاملة عالية التنظيم. و يُعتمد عليها بشكل أساسي في لعب دورًا مهمًا في تأسيس الطالب، لتمكينه من حفظ المعلومات وصبها في أوراق الامتحانات. وعادة ما نشاهد أوائل الثانوية العامة على شاشة التليفزيون يعلنون عن دور

[23] محمود طه،250 ألف فصل لحل مشكلة الكثافات الطلابية داخل المدارس والقضاء على نظام الفترتين.. المشروع يخدم المناطق المحرومة.. ومصادر: يجب تكاتف رجال الأعمال لبناء المدارس وخدمة مشروع تطوير التعليم، اليوم السابع، 1 أغسطس، 2019. https://bit.ly/3eiFfNt

[24] باحثة متخصصة في مجال تطوير التعليم.

[25] هانية صبحي، مدارس مكلفة وتعليم ضعيف: الإصلاحات اللازمة لمنظومة بناء المدارس في مصر، حلول للسياسات البديلة، 11 فبراير 2020. https://bit.ly/2PTTizG

[26] محمد شرقاوي، وزير التعليم: غلق جميع سناتر الدروس الخصوصية بلا رجعة، اليوم السابع، 14 مارس 2020، https://bit.ly/3p5a7EM

الدروس الخاصة في حصولهم على التفوق في الثانوية العامة، حتى في ظل أزمة كورونا وحملات الإغلاق للكثير من "السناتر" الخاصة.[27]

وتمتلك كبار "السناتر" الخاصة أساليبًا في المراوغة والتحايل على القانون. وكما زاد عدد "السناتر" منذ بداية القرن الحالي، انتقلت أغلب الدروس الخاصة بشكل واسع من المنزل إلى "السناتر". كما انتقل مع ظروف جائحة "كورونا" كثير من الدروس إلى الفضاء الإلكتروني (الدروس أون لاين). وانتشر ذلك في الفترة السابقة مع غلق "السناتر"، أي أن مجرد شن حملات على "السناتر" وغلقها ليس حلًا، حيث ستعود الدروس إلى المنازل مرة أخرى.

وفي مطلع سبتمبر 2020، بدأت "السناتر" تعيد فتح أبوابها مرة أخرى رغم الحملات. بالإضافة لذلك، اتخذ كثير من المدرسين بعض الاحتياطات عند الحجز لديهم؛ مثل تقليل عدد الطلاب. كما استبدل بعض المدرسين البيت كمكان بدلًا من "السناتر" للدروس، مع عدد محدود من الطلاب، ورفع ثمن الحصص. ولجأ آخرون إلى إعطاء الدروس أون لاين "موقع زووم كمثال" و توزيع الملازم عبر المكتبات. [28]

حلول سطحية

في تسعينات القرن العشرين، قدم وزير التعليم الأسبق حسين كامل بهاء الدين عدة تعديلات كمحاولة للحد من انتشار الدروس الخاصة، وإدخال بعض التعديلات على الثانوية العامة. أولا: حظر إعطاء الدروس الخصوصية على أعضاء التدريس، ويشمل ذلك المعلمين في المدارس الخاصة، وذلك طبقا لقرار 592 لسنة 1992[29]. ثانيا: تعديل نظام الثانوية العامة من سنة إلى سنتين. وثالثا: نظام التحسين وهو إمكانية دخول الامتحان أكثر من مرة في المادة الواحدة لتحسين الدرجة العملية. واستمر نظام السنتين والغي نظام التحسين. وعلى مدار سنوات وجه النقد لتعديل نظام السنتين، حيث كان المقصود به التخفيف على الطلاب من حيث وجود فرصة ثانية لزيادة المجموع الذي حصل عليه في السنة الأولى من الثانوية. ولكن ذلك يبدو تخفيفًا ظاهريًا فقط، حيث يعيش الطلاب سنتان من القلق والضغط الدراسي. كما يفرض أعباء مالية جديد على الأسرة وتحمل تكاليف سنتان من الدروس الخاصة بدلًا من سنة واحدة. كما تقوم كل مدرسة بتكوين مجموعات تقوية لصالح المعلم في كل مادة، وتتولى المدرسة شئون تنظيمها.[30]

---

[27] شيماء شعبان، بعض أوائل الثانوية العامة اعتمد عليها.. متى تنتهي ظاهرة الدروس الخصوصية؟ بوابة الأهرام، 4 أغسطس 2020. https://bit.ly/3z3AUWS

[28] بيزنس الدروس الخصوصية في المحافظات.. فيروس كورونا يعزز انتشار الدروس "البرايفت".. سباق وتكدس على الحجز في دمياط والغربية وإجراءات حازمة ضد المخالفين بسوهاج.. وقناة تعليمية لمحاربة الدروس فى كفر الشيخ ..صور، اليوم السابع ،1 أغسطس 2020.. https://bit.ly/3cqkLRv

[29] جمهورية مصر العربية، حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم، بشأن حظر الدروس الخصوصية، قرار رقم 592 لسنة 1998، https://www.eastlaws.com/data/tash/details/38335

[30] المصدر السابق

ففي الفترة الأخيرة، صرح وزير التعليم عن مجموعات التقوية، وهذه المرة يأخذ المعلمين جزءًا من الموارد المالية، بنسبة 75% للمعلم و 5% للمهن التعليمية و5% لحساب صندوق الرعاية الاجتماعية للمعلمين، وتتوزع باقي الموارد لبنود أخرى.[31] لكن ما هي مشكلة عزوف الطلاب عن مجموعات التقوية؟ وقد أجرت هانية صبحي بحثًا ميدانيًا مع الطلاب. وأشار الطلاب فيه إلى ضخامة المناهج عليهم، مما يقلل فترة التدريب عليها وحل الامتحانات.[32] وعادة تسير مجموعات التقوية في المدارس بنفس نظام المدرسة في فترة شرح المنهج. وهنا تدخل الدروس الخاصة وتكسر هذا الحاجز، إذ تبدأ الدروس عادة قبل المدارس بشهر على الأقل، و تسير بإيقاع سريع مما يعطيها فرصة انهاء المناهج قبل المدرسة بفترة. ويتيح ذلك للمعلمين تمرين الطلاب على جميع الأسئلة، وحل أكبر قدر من الامتحانات. زيادة على ذلك رسوخ فكرة أن معلمين "السناتر" لديهم الكثير من التوقعات عن أسئلة الامتحانات،[33] لكن قد يرجع ذلك إلى أن أسئلة الامتحانات على مدار سنوات طويلة لا تتغير، تتغير فقط الصياغات وطرق طرحها، لذلك كل ما على المعلم - والخبرة عامل مهم في ذلك - هو فهم مفاتيح المنهج. على سبيل المثال، تحديد الدروس المهمة في المنهج. ويركز المعلم بداية على مساعدة الطالب في الحفظ الجيد لعناصر الإجابة، وتدريبه على طرق /أشكال السؤال.

بالاضافة إلى النقاط السابقة، هناك عامل اختيار زمن الدروس، تبدأ مجموعات التقوية عادة بعد اليوم الدراسي، وهذا يكون ضاغطًا على الطلاب بسبب وجودهم طول الفترة الصباحية في المدرسة. أما "السناتر" فتكون في منتصف اليوم، أي بعد أن يرجع الطالب لمنزله ويأخذ وقتًا للراحة. وفي المرحلة الثانوية عادة لا يذهب الطلاب للمدرسة لتوفير الوقت والمجهود للدروس والمذاكرة - ثم يذهب للسنتر.

[31] محمود طه حسين، التعليم تعلن قواعد توزيع حصيلة مجموعات التقوية لصفوف النقل.. 75% للمعلم، اليوم السابع،2 ديسمبر 2020. https://bit.ly/3x8SpmF

[32] هانية صبحي، الدورس الخصوصية.. هل سيقضي عليها نظام التعليم الجديد؟، الشروق، 23 سبتمبر 2018. https://bit.ly/3g1uKPu

[33] المصدر السابق